● أخبار قصيرة

انسحاب بوركينا فاسو والنيجر ومالي من المحكمة الجنائية الدولية

أعلنت كل من بوركينا فاسو ومالي والنيجر، انسحابها من المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأنها ترى أن هذه المؤسسة القضائية الدولية تحولت إلى «أداة قمع استعمارية في أيدي الإمبريالية».
وقالت الدول الثلاث، في بيان مشترك إن قرار الانسحاب يسري بمفعول فوري، ويأتي في إطار مساعيها لـ«تكريس السيادة الوطنية بشكلٍ كامل».
وأضاف البيان أن المحكمة: «أثبتت عجزها عن التعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة والعدوان، ومقاضاة مرتكبيها»، مشيرًا إلى أن بلدان الساحل ستعمل على تأسيس محكمة جنائية خاصة بالساحل الأفريقي، واعتماد آليات داخلية «لتعزيز السلم والعدالة».
وأكدت هذه الدول أن سبب انسحابها من المحكمة هو تحيز هذه المؤسسة.
وقد اتخذ ممثلو الدول الإفريقية الثلاث قرار الانسحاب من نظام روما الأساسي، خلال اجتماع استثنائي لوزراء العدل، في تحالف دول الساحل.
وكان القائم بأعمال رئيس وزراء النيجر الجنرال «محمد تومبا» قد قال إن هذه الهيئة أصبحت أداة قمع ضد الدول الإفريقية، وهي تخدم النظام الإمبريالي.
وأكد أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية غالبًا ما يتخذون قرارات من دون أدلة دامغة، ويعتمدون على ادعاءات كاذبة عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في هذه الدول.

جنوب أفريقيا والصين تعززان الاستثمار بعد زيادة الرسوم الأميركية

أعلنت كلّ من جنوب أفريقيا والصين إطلاق حملة لجذب الاستثمارات الصينية في قطاعاتٍ مثل التعدين والطاقة والبنية التحتية، وذلك خلال إطلاق مؤتمرهما السنوي التاسع لترويج التجارة.
جنوب أفريقيا، التي لم تكن تخضع لرسوم جمركية أميركية على وارداتها بموجب قانون النمو والفرص الأفريقية الأميركي، تواجه الآن رسوماً جمركية بنسبة ٣٠٪، بالرغم من أنها تُجري محادثاتٍ للتوصّل إلى اتفاقٍ أفضل.
وأعلن رئيس رابطة جنوب أفريقيا والصين الاقتصادية والتجارية، تشانغ تشاوياغ، وفق «رويترز»، أنّ شركة «غولد ون»، المملوكة لشركة «بايين نونفيروس غروب كومباني» المحدودة، وهي شركة صينية حكومية كبرى، ستستثمر ٤ مليارات راند (٢٣٠ مليون دولار) في عمليات تعدين الذهب التابعة لها في غوتنغ.
وأضاف أنّ صندوق «التنمية الصيني الأفريقي» سيقدّم تمويلاً لمشاريع انتقال الطاقة المستقلة في جنوب أفريقيا، والتي تهدف إلى زيادة الطاقة الكهربائية من خلال استثمارات القطاع الخاص. ومن المقرّر أيضاً أن تُكثّف شركات مثل «تشاينا ستيت كونستركشن» مشترياتها المحلية، وفقاً لمذكرة تشاوياغ.
بدوره، أكّد نائب وزير التجارة الجنوب أفريقي، زوكو غودليمبي، تركيز بريتوريا على الاستثمارات الصينية في قطاعات التصنيع والخدمات والتحوّل في مجال الطاقة والبنية التحتية، واصفاً الشراكة بفرصة لبناء «مستقبل مثمر للطرفين».

قراءة في صراع الجغرافيا السياسية

تايوان.. بين السيادة الصينية والتدخل الأميركي

الوفاق/ في عالم تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية، وتتشابك فيه المصالح بين الشرق والغرب، تبرز قضية تايوان كواحدة من أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في العلاقات الدولية. إنها ليست مجرد جزيرة تتمتع بحكم ذاتي، بل عقدة استراتيجية في قلب الصراع بين الصين، التي ترى فيها جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، والولايات المتحدة، التي تتعامل معها كأداة ضغط في مواجهة الصعود الصيني.
في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، أصدرت الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية بياناً مشتركاً تناول قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي، ما أثار غضب بكين التي اعتبرت ذلك تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية. هذا الحدث لم يكن مجرد خلاف دبلوماسي عابر، بل محطة جديدة في مسار طويل من الاستفزازات الغربية التي تستهدف تقويض وحدة الصين، وعرقلة جهودها التنموية.

جذور النزاع.. تايوان بين التاريخ والسيادة

تعود جذور قضية تايوان إلى عام ١٩٤٩م، حين انتصرت القوات الشيوعية بقيادة «ماوتسي تونغ» في الحرب الأهلية الصينية، وفرّ القوميون بقيادة «تشيانغ كاي شيك» إلى جزيرة تايوان، معلنين قيام «جمهورية الصين». ومنذ ذلك الحين، ظلت بكين تعتبر الجزيرة إقليماً متمرداً يجب استعادته، بينما تطورت تايوان إلى كيان سياسي منفصل يسعى للاعتراف الدولي.
لكن هذا الانفصال لم يكن نتيجة إرادة شعبية مستقلة، بل نتاج تدخلات خارجية، أبرزها الدعم الأميركي المستمر، الذي حوّل الجزيرة إلى قاعدة متقدمة في وجه الصين، ووسيلة لزعزعة استقرارها الداخلي والإقليمي. منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، تمسكت بكين بمبدأ «صين واحدة»، الذي ينص على أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية. هذا المبدأ يحظى باعتراف دولي واسع، بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة، التي لا تعترف بتايوان كدولة مستقلة. ومع ذلك، تستمر الولايات المتحدة في انتهاك هذا الإجماع، عبر علاقات غير رسمية مع تايبيه، وصفقات تسليح، وزيارات رسمية، كلها تهدف إلى استفزاز الصين وإضعاف موقفها السيادي.

تدخل سافر أم تحالف استراتيجي؟

في بيان مشترك صدر عن وزراء خارجية الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، أعربت الدول الثلاث عن «قلقها إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار حول تايوان»، ورفضها «المطالبات غير القانونية بالحقوق البحرية» في بحر الصين الجنوبي. هذا البيان جاء في سياق قمة ثلاثية تهدف إلى تعزيز التحالفات الأمنية في آسيا، في مواجهة ما يُسمى بـ«التهديد الصيني».

الرد الصيني.. سيادة لا تقبل المساومة

ردت بكين بغضب، معتبرةً أن البيان يمثل تدخلاً غير مقبول في شؤونها الداخلية، ويشوه سمعتها الدولية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية إن «تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي الصين، وقضيتها شأن داخلي بحت لا يقبل أي تدخل خارجي». كما اتهم القوى الخارجية بدعم الأنشطة الانفصالية التي تهدد السلام في مضيق تايوان، مؤكداً أن الاستقرار يتحقق فقط عبر الالتزام بمبدأ «صين واحدة».

بحر الصين الجنوبي.. ساحة للتدخل الأميركي

إلى جانب قضية تايوان، يُشكل بحر الصين الجنوبي نقطة توتر إضافية.
الصين تطالب بحقوق واسعة في هذه المنطقة الاستراتيجية، وتبني جزر صناعية وتُجري تدريبات عسكرية، بينما ترفض الولايات المتحدة وحلفاؤها هذه المطالب، معتبرينها «غير قانونية»، رغم أن الصين تستند إلى خرائط تاريخية واتفاقيات إقليمية تؤكد حقوقها السيادية.
الولايات المتحدة لا تكتفي بالتصريحات، بل ترسل حاملات طائرات، وتسيّر دوريات بحرية قرب الجزر الصينية، وتدعم دولاً مثل الفلبين وفيتنام في مواجهتها مع بكين.
هذا الاستعراض العسكري لا يهدف إلى حماية القانون الدولي، بل إلى فرض الهيمنة الأميركية، وإبقاء الصين تحت الضغط، ومنعها من بسط نفوذها الطبيعي في محيطها الإقليمي.

لماذا تصر واشنطن على استفزاز بكين؟

الهدف الأساسي من التدخل الأميركي في قضية تايوان وبحر الصين الجنوبي هو احتواء الصين، ومنعها من التحول إلى قوة عالمية منافسة. فواشنطن تدرك أن بكين، بقوتها الاقتصادية والعسكرية، قادرة على إعادة تشكيل النظام الدولي، وإنهاء الهيمنة الغربية التي استمرت لعقود. وكذلك استخدام تايوان كورقة ضغط فالأخيرة ليست مجرد جزيرة، بل ورقة ضغط تستخدمها واشنطن في كل مفاوضاتها مع الصين.
كلما اقتربت بكين من تحقيق إنجازات اقتصادية أو دبلوماسية، تعمد الولايات المتحدة إلى إثارة قضية تايوان، عبر زيارات رسمية، أو صفقات تسليح، أو تصريحات استفزازية، بهدف تشتيت الانتباه، وخلق أزمات جانبية.

قضية تايوان ليست مجرد نزاع إقليمي، بل اختبار حقيقي لمفهوم السيادة في عصر الهيمنة الأميركية، فواشنطن تدرك أن بكين قادرة على إعادة تشكيل النظام الدولي، وإنهاء الهيمنة الغربية التي استمرت لعقود

الإعلام الغربي.. تشويه ممنهج للصين

الإعلام الغربي يتعامل مع الصين بخطاب مزدوج: فهو يهاجمها حين تدافع عن سيادتها، ويصمت حين تنتهك الولايات المتحدة القانون الدولي. في قضية تايوان، يُقدَّم الانفصاليون كمدافعين عن الديمقراطية، بينما تُصوَّر الصين كقوة استبدادية، رغم أن بكين لم تستخدم القوة ضد الجزيرة حتى الآن، وتدعو باستمرار إلى الحوار والتوحيد السلمي.
وتقوم بتزييف الحقائق فالعديد من التقارير الغربية تتجاهل حقيقة أن تايوان لم تكن يوماً دولة مستقلة، وأن معظم دول العالم لا تعترف بها. كما تُغفل هذه التقارير الدعم الأميركي للأنشطة الانفصالية، وتُضخّم من حجم التهديد الصيني، في محاولة لتبرير التدخل العسكري والسياسي في المنطقة.

الموقف الإقليمي.. بين الحذر والتواطؤ

يعتبر كلاً من اليابان وكوريا الجنوبية أدوات في يد واشنطن وعلى رغم الخلافات التاريخية بينهما، فإنهما اليوم تتحركان وفق الأجندة الأميركية، ويشاركان في بيانات وتصريحات تستهدف الصين. هذا التواطؤ لا يعكس مصالح شعوب المنطقة، بل خضوعاً للضغوط الأميركية، التي تستخدم التحالفات الأمنية كوسيلة لفرض إرادتها على الدول الحليفة.
أمّا دول جنوب شرق آسيا فالحذر سيد الموقف، دول مثل الفلبين، ماليزيا، وإندونيسيا، التي لها مصالح مباشرة في بحر الصين الجنوبي، تراقب الوضع بحذر. فهي لا تريد التصعيد، لكنها تخشى من الهيمنة الأميركية، وتدرك أن الاستقرار لا يتحقق إلا عبر الحوار الإقليمي، وليس عبر التدخلات الخارجية.

القانون الدولي.. بين المبادئ والمصالح

القانون الدولي ينص بوضوح على احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. الصين، في موقفها من تايوان، تستند إلى هذا المبدأ، وتطالب العالم باحترامه. لكن الولايات المتحدة، التي تدّعي الدفاع عن القانون، تنتهكه باستمرار، عبر دعم الانفصاليين، وتجاهل قرارات الأمم المتحدة.
حين يتعلق الأمر بالصين، تُستخدم مفاهيم مثل «حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» كأدوات سياسية، لا كمبادئ قانونية. أمّا حين تنتهك واشنطن سيادة دول أخرى، فإن الإعلام الغربي يبرر ذلك باسم «الحرب على الإرهاب» أو «نشر الديمقراطية».

معركة السيادة مستمرة

في ظل عالم مضطرب، تتصاعد فيه النزاعات وتتشابك فيه التحالفات، تبرز الصين كقوة عقلانية تدافع عن سيادتها، وتطالب باحترام القانون الدولي، وتدعو إلى الحوار والتشاور. قضية تايوان ليست مجرد نزاع إقليمي، بل اختبار حقيقي لمفهوم السيادة في عصر الهيمنة الأميركية.
البيان الثلاثي الصادر عن واشنطن وطوكيو وسيول ليس سوى حلقة جديدة في سلسلة التدخلات الغربية، التي تهدف إلى تقويض وحدة الصين، وتشويه صورتها، وعرقلة صعودها العالمي. لكن بكين، بثباتها الاستراتيجي، تواصل الدفاع عن مصالحها الوطنية، وتؤكد أن قضية تايوان شأن داخلي لا يقبل المساومة أو التدخل.

الرئيس البرازيلي:

آلاف الأطفال والنساء دفنوا في غزة والقانون الدولي مدفون هناك أيضاً

حذر الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا، من استمرار العنف في غزة، مشيراً إلى أن عشرات الآلاف من النساء والأطفال الأبرياء مدفونون تحت الأنقاض. وفي كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أكد دا سيلفا أن «لا شيء يبرر الإبادة الجماعية المستمرة في غزة».
وشدد الرئيس البرازيلي على أن هذه «المجزرة ماكانت لتحدث لولا تقاعس من كان بإمكانهم التدخل لوقفها». وأشار إلى أن عشرات الآلاف من الأطفال والنساء دفنوا في قطاع غزة، والقانون الدولي أيضاً مدفون هناك، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني يتعرض لخطر الاختفاء ولن يتمكن من البقاء إلا في دولة مستقلة.
وحذر لولا من أزمة الجوع في قطاع غزة، قائلاً إن «نصف مليون فلسطيني يفتقرون إلى الغذاء، أكثر من سكان ميامي أو تل أبيب.. الجوع لا ينهك الجسد فحسب، بل يحطم الروح»، مضيفاً أن الوضع الحالي في غزة يمثل محاولة لإنهاء الحلم الفلسطيني في إقامة دولة.
وشدد الرئيس البرازيلي على أن العمل على إقامة دولة فلسطينية يصحح عدم التوازن الذي يعيق الحوار ويحول دون إحلال السلام. كما أشاد بالدول التي اعترفت بفلسطين، ومذكراً بأن البرازيل اعترفت بها منذ عام ٢٠١٠.
وأوضح لولا دا سيلفا أن السلام لا يمكن تحقيقه مع الإفلات من العقاب .وأفاد في كلمته بأن سلطة الأمم المتحدة على المحك، والقيم التي تأسست عليها أصبحت تحت تهديد غير مسبوق، مشيراً إلى أن التدخلات أحادية الجانب أصبحت السمة الطاغية على السياسات الدولية.

موسكو: فيينا لن تكون ساحة مفاوضات بشأن أوكرانيا

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، ديمتري ليوبينسكي، أنّ فيينا لن تكون موقعاً لأي مفاوضات بشأن الأزمة الأوكرانية، مشيراً إلى أن الدبلوماسية النمساوية «خارج اللعبة».
وقال ليوبينسكي في أول مقابلة له بعد توليه منصبه الجديد لوكالة «سبوتنيك»: «تصدر فيينا يومياً تقريباً تصريحات متعجرفة عن استعدادها لتوفير منصة لأي نوع من المفاوضات بشأن أوكرانيا».
وأضاف: «نظراً إلى عبثية هذه التصريحات، لا نرى حتى ضرورة للرد عليها. بالنسبة إلينا، فإن الدبلوماسية النمساوية قد رسخت بوضوح وضعها خارج اللعبة».
من جهته، أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلنسكي، في تصريح إلى وسائل الإعلام، أنه مستعد للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في دول مختلفة، بما في ذلك كازاخستان. وأضاف: «نعم، نحن مستعدون. هذا كل شيء».
وكان بوتين قد أعلن استعداده للقاء نظيره زيلنسكي، «إذا جرى الإعداد للقاء جيّداً»، مضيفاً: «إذا كان زيلنسكي جاهزاً للاجتماع، فليأتِ إلى موسكو».
وقال بوتين، في مؤتمر صحافي، اختُتم خلاله زيارته للصين، أنه «أبلغ ترامب بإمكانية عقد اجتماع مع زيلنسكي».